

فوز نداء تونس

■ **حميدي العبدالله**

النتائج النهائية لأول انتخابات تشريعية بعد خلق الرئيس التونسي زين العابدين بن علي على عام 2011 أنهت سيطرة حزب النهضة وهو الجناح التونسي لجماعة «الإخوان المسلمين» على الحكومة التونسية، وفاز في المرتبة الأولى حزب «نداء تونس»، وهذا الحزب هو امتداد للحزب الذي حكم تونس منذ الاستقلال وحتى الآن، وتناوب على زعامته الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي.

وأظهرت النتائج فارقا كبيرا بين ما حصل عليه حزب «نداء تونس» وبين ما حصلت عليه حركة النهضة، وهذا الفارق الذي يتجاوز (8) نقاط يوضح حدود شعبية حركة النهضة في تونس التي لم تحصل إلا على نسبة 31% من أصوات الناخبين، أي أقل من ثلث الأصوات، ومستوى التأييد الذي لا يزال يحظى به الحزب الذي يشكل امتدادا للحزب الحبيب بورقية وزين العابدين بن علي، فما هي الأسباب التي أدت إلى هذه النتيجة؟ لا شك أنّ هناك أسبابا جوهرية كان لها تأثير كبير على أداء الناخبين، وهي التي صاغت النتائج في انتخابات لا يمكن الطعن بزهافتها، وهذا ما أقرب به حركة النهضة ذاتها، عندما اعترفت بأنها حلت في المرتبة الثانية بعد «نداء تونس».

السبب الأول، تجربة حكم النهضة وشركائها في تونس. فهذه التجربة لم تكن مباشرة ولم تحمل للشعب التونسي أيّ أمل بتحسين أوضاعه، بل يمكن الاستنتاج ببساطة ووضوح أنّ الوضع في تونس في ظل حكم حزب النهضة شكل خطوة إلى الوراء بالمقارنة مع ما كان عليه الحال في عهد الرئيس زين العابدين بن علي رغم كل ما صاحب حكمه من انحرافات وفساد وتسلط، والفوضى والإرهاب وتقهقر الاقتصاد ووصاية دولة قطر كانت السمات التي ميّزت الوضع في تونس طيلة حكم حزب النهضة والترويكا التي شاركته في الحكم، كما أنّ حالة من اللااستقرار السياسي سادت طيلة السنوات الأربع الماضية، ويديهي أنه في ظل مثل هذه المحصلة من الصعب على غالبية الشعب التونسي التي تجدد الولاء لهذه المجموعة التي حكمت تونس في السنوات الأربعة الماضية، سواء كان حزب «نداء تونس» موجودا أم لا، فإنه من المستحيل أن يعيد الشعب التونسي انتخاب مجموعة فشلت في إدارة تونس على نحو رشيد يرقى حتى إلى مستوى حكم زين العابدين بن علي.

السبب الثاني، لا شك أنّ جهاز الدولة كان أقرب إلى حزب «نداء تونس» منه إلى حركة النهضة وشركائها، فهذا الجهاز نما وترعرع في عهد حزب «نداء تونس» وهناك تدخل مصالح مشتركة بينه وبين الجهات التي تمثل القاعدة الاجتماعية والاقتصادية لهذا الحزب، ومن الطبيعي أن يدعم جهاز الدولة، بما له من تأثير حزب «نداء تونس»، وهذا ما كان.
السبب الثالث، إذا كان حزب النهضة وشركاؤه يحظون بدعم قطر وتركيا، فإن القوى المناهضة لهم، وتحديدا حزب «نداء تونس» تحظى بدعم من مصر والسعودية والإمارات ودول عديدة لا تريد لجماعة «الإخوان المسلمين»أن تستمرّ على رأس الحكم في تونس، ويديهي أنّ توازن الدعم الخارجي للنهضة ولنداء تونس أسقط التوقّو المحتمل للنهضة عندما كان الدعم الخارجي يصبّ حصريا في مصلحتها. في ظل هذه الظروف والمعطيات كان من الطبيعي أن يحقق حزب نداء تونس هذه النتائج.

انتهت في طرابلس ولم ينته شيء

■ **روزانا رمّال**

إنّجاز الجيش اللبناني في طرابلس، والمعلومات عن الأوامر الصارمة التي وُجّهت إلى العسكريين، والقرار الكبير المتخذ بالحسم لدى قيادة الجيش اللبناني في دون الإصغاء إلى أي محاولة من محاولات عرقلة مهمّته سياسياً، كل ذلك أنتج مولودا سريعا بافرض هيبة وظهر قدرة لافتة للجيش فاجتأ بالمحرم السريع أولا، وثانياً بالقدرة على مواجهة أشرس أنواع المعارك وأخطرها في الشمال من دون انتظار الهبات المالية أو العسكرية.
أصبح لدى قيادة الجيش اللبناني بنك معلومات ومخطط كانت المجموعات الإرهابية تنوي فرضه كواقع على الشمال وقراء، وأبرزها الإمارة الرهابية في قرى بعصون وعاصون وسيس الضنيّة وبقاصفيرين، وإعلان إمارة في هذه القرى حيث تصبح ملجا لمسلسلي تنظيم «داعش»، و«جبهة النصرة» بهدف ربط القلقون السورية بالساحل اللبناني...
أما التنفيذ فكان مقرّرا بعد شهرين، الحديث عن الإنجاز الأكبر للجيش في لبنان لا يعني أنّ كل شيء قد انتهى، وبالتالي يجب التوقف عند أمرين أساسيين في هذا الإطار.
أولا؛ إذا كان خطر إنشاء إمارة في الشمال قد زال في المرحلة الراهنة، فهل هذا يعني أنّ هدف إنشاء إمارة إرهابية على البحر المتوسط لم يعد مطروحا لدى «داعش» أو «الضرورة» ، لتكون منفذاً أساسيا على البحر المتوسط ودوله؟
ثانيا؛ إذا كان الجزء الأخطر من الإرهابيين وقع في يد الجيش اللبناني والجزء المتبقى قيد الملاحظة، كشادي المولوي وأسامة منصور، فالى أين انسحب المسلحون الباقون؟ بالتأكيد إن جزءا أساسيا منهم يخبئ في الأجزاء؟

انتهت المعركة في طرابلس ولم ينته معها شيء بالتأكيد رغم الإنجاز العظيم في القضاء على حلم الإمارة الإرهابية في الشمال. لكن من غير المؤكد أنّا كانت هذه الألام ستنتشر مجددا في المستقبل، خصوصا أنها لم تكن وليدة اليوم ولا جاءت بسبب أحداث سورية، او بسبب مشاركة حزب الله في القتال هناك، إنما كانت منذ زمن بعيد، حيث الكل يتذكر خلايا الضنية وأحداث مطلع العام 2000 وأحداث مخيم نهر البارد الشهيرة.

لا يمكن لأي شيء أن ينهت طالما الإرهاب والجماعات المتطرفة موجودة في المنطقة، وطالما الأزمة السورية قائمة، وكذلك الحرب على الإرهاب، ولا يمكن اعتبار أنه تمّ القضاء الكامل على أيّ خطر كام أو داهم، خصوصا أنّ الخلايا الثامنة في طرابلس لا تزال موجودة، والجيش أكد أنه سيواصل ملاحقتها...
صورة أحمد الأسير تتكرر مجددا في هروب شادي المولوي وأسامة منصور وأخوانهم، والحديث عن أيّ تسوية اليوم في طرابلس هو إهانة للجيش اللبناني، لأنّ ما جرى يشبه ما جرى مع أحمد الأسير في معركة عبرا في صيدا، حيث الهروب المنذر له ولأعوانه، ولم تكن هناك تسوية أو سامية على دماء شهداء الجيش تماما كما القرار اليوم...

انتهت في طرابلس ولم ينته شيء، فالحرب على الإرهاب مستمرة، والمعارك متجددة، والمخاطر أكيدة على لبنان وشماله، طالما لم يتمّ استئصال الإرهاب في سورية والجوار، وطالما أنّ داعيمه ماضون في الوتيرة نفسها والأهداف والسياسات نفسها في العالم العربي والمنطقة...

«توب نيوز»

مفاجأة الجيش

الكلام عن معركة طرابلس سيستمرّ فترة طويلة قبل أن تتكشف خفاياها والنتائج التي ترتبت على حسمها.

صحيح أنّ قادة «الضرورة» ما زالوا ملطيقين، وأنّ قائد «داعش» قيد الاعتقال لكن هذا جانباً تفصيلياً من الصورة، فأحمد الأسير طليق لكن صيدا تحطت المحنة.

تيار المستقبل في الشمال مناخه أقرب إلى احتضان جسم مسلّح معاد لسورية والمقاومة والجيش، وهذا لا يحتاج إلى تأكيد.

البيئة التاريخية للمسلمين متغلغلة في الشمال. رموز «القاعدة» من عمر بكري فسنتق والمولوي ومنصور والميقاتي والشهال وسواهم... في الشمال يتمزقون. تاريخ الصدام بين الجيش والجموعات المتطرفة مركزه الشمال. أهمية الشمال يكثفه الطائفية ومنهذه الجري وتواصله مع القلقون السوري عبر مرات بقاعية تجعل المعركة مختلفة.

التوقيت قبيل موسم التلوج الذي سيدهام مسلحي القلقون لا يمنع بعد الصبح فرصة مشاهبة.

يقاتل «داعش» و«الضرورة» في كل مكان ويتحالفان في عرسال وطرابلس. حسم الجيش السريع يعني استعدادا عسكريا واستخباريا وخطة وقدرة

ومعنويات. الجيش فاجأ الإصداقاء والأعداء والمراقبين االإصداقاء والأعداء والمراقبين، وحلله مع المقاومة وفر المعلومات والمعنويات فصار مطلباً.

التعليق السياسي

البناء

اتفاق الطائف بعد ربع قرن على إعلانه*

■ **بشارة مرهج****

بعد الحرب العالمية الأولى واتسكار السلطنة العثمانية، راعى الفرنسي المنتصر عند تاسيس لبنان الكبير الخصوصية المسيحية فيه، ففتح المسيحيين امتيازات سياسية وضاعف من امتيازاتهم التجارية والمالية التي كان قد ساهم في ترتيبها

من قبل. لكن الانتداب الفرنسي لم يمنحهم أرحمجة ثابتة لأن المعطيات الموضوعية لم تكن تسمح بذلك من جهة، ولحاجة من جهة أخرى إلى طرف مسلم لاستكمال الصيغة اللبنانية التي بقيت تفتقر إلى الاستقرار. وفي ظل الانتداب انقسم اللبنانيون في ما بينهم، فقام فريق أكثرهته مسيحية يتمسك بالانتداب الفرنسي، وقام فريق ثان أكثرهته مسلمة يطالب بالوحد مع سورية. بعد ممارسات سلطة الانتداب الاستعابئية وانغماس أركانها بالرشوة والفساد والقمع نشأ داخل الفريق الأول تيار يدعو إلى التخلص من الانتداب وتحقيق الاستقلال بالتعاون مع المسلمين.

أما الفريق الثاني الذي يفر من الكيان اللبناني الناشئ فقد برز فيه تيار يدعو إلى الفخام مع المسيحيين والتعامل مع الانتداب لإخراجه وفقا للقرارات الدولية.
ومما ساعد في ذلك توجهات عربية كانت تخشى التحاق الكيان اللبناني بفرنسا وتريد في الوقت نفسه الإبلاغ عن رؤيتها الديمقراطية التعددية للكيان العربي المنشود الذي انتكس بفضل تنكر الحلفاء لعهودهم، وشروعهم في إنشاء «إسرائيل» بالتعاون مع الحركة الصهيونية.

وعلى وقع الانتفاضات السورية الدائمة وبيروز حقيقة الانتداب الاستعمارية ونمو الحركة الحزبية في العالم تصاعدت الدعوة إلى الاستقلال، وتشكل التيار الدستوري الذي تمكن من استقطاب شخصيات وأحزاب

وتجمعت شعبية إلى جانبه، مركزا على فكرة الميثاق بين اللبنانيين داعيا إلى تعديل الدستور وإلزام فرنسا بالتقيد بوعودها. ولئن استبعدت الفكرة الميثاقية نزعة الاحتفاظ بفرنسا مع الاحتفاظ بصداقتها واستئاضعة الخير النافع من حضارة الغرب، إلا أنها استبدلت نزعة الوحدة مع سورية بالاستقلال الناجز عن فرنسا والتمسك بالأخوة العربية على قاعدة أنّ لبنان المستقل ذو الوجه العربي - ليس لاستعمار قرماً أو ممر، وعلى أساس أنّ موقع لبنان الجغرافي ولغة قومه وثقافته وتاريخه وظروفه الاقتصادية تجعله يضع علاقاته بالدول العربية الشقيقة في طليعة اهتمامه.

تلك الأفكار التي شكلت الميثاق الوطني بين الاستقاليين اللبنانيين كانت الإطار الفكري لتلاقح على العيش المشترك والمشاركة، ذلك العيش الذي ظل حتى اليوم موضع امتحان. وتلك المشاركة التي ظلت حتى اليوم صمام الأمان لاستقرار وانتقام أعمال الدولة الراثة تحت سيطرة الإطاع والاحتكار.

صعد الميثاق الوطني حتى سنة 1975 فنشأ مشهد انفجارا كبيرا في لبنان نتج عن فشل الديمقراطية اللبنانية في استيعاب المتغيرات الإقليمية والعصبيات الداخلية وحذرة تلك المحاولات التي سعت إلى التظلل بالعمرات الإنسانية تارة، وبحماية المدنيين وإيهام المجتمع الدولي بارتكابيات مزعومة يقوم بها الجيش السوري ترقى إلى جرائم الحرب تاره أخرى، فكان الفيتو الروسي -الصيني المزوج الذي أبعث الشرق العربي عن جحيم المخططات الغربية وجنّون الحقد العربي، ومنع تكرار السيناريو اليوغسلافي أو الليبي في سورية.

هل كان «داعش» ورقة واشطن الأخيرة للعودة إلى المنطقة بعد انسحابها من العراق؟ تتوالى المعلومات التي تكشف أسرار صناعة هذا التنظيم الإرهابي في غرف أجهزة الاستخبارات الأميركية والغربية، حيث كبر حتى أصبح كيشا سميئاً وحان وقت التصحية به لاستكمال المخطط القديم الجديد الأميركي الاستعماري للعودة إلى المنطقة من بوابة مجلس الأمن، وأصبح التنظيم يعقل كياناً شبه مستقل عنادا وعديدا وإعلاما ومالاً، ويبدأ عمليات عروش دول المنطقة العربية يتشعب بالوسائل لتنامي قدرته المتسارعة والخوف من انفجار زمام الأمور وخروجه عن السيطرة الأمنية الوجيهة والاستخباراتية لمشغليه، وكذلك استشعار القارة الأوروبية ملامح خطره فكريا وأمنيا على مجتمعاتها، خاصة بعد خروج عدة دعوات من داخل التنظيم تطالب بوقف فكر التنظيم الإرهابي إلى أوروبا، فكان لزاماً على المجتمع الدولي مغللا بمجلس الأمن التحرك سريعا لوقف تمدد الشيطاني وحشد التأييد الدولي لمواجهة الخطر القادم. لكن على خط متواز كانت هناك مخاوف روسية - صينية مبرّرة من خشية ركوب القارب الأممي من قبل الولايات المتحدة وحلفائه وجهله مثير لإسباغ الشرعية على التدخل المباشر في سورية فلا يزال طلع المرارة بين أفراد الوب الروسي بعد تجاوز حلف الامم المتحدة قرار مجلس الأمن وتدمير ليبيا.

أجبر «داعش» أصدقاء مجلس الأمن على الجلوس سويا والاتفاق على قرار أممي يكون تطبيقه متاحا لجميع الدول الرابغة في محاربة الإرهاب بشكل عام «داعش» و«الضرورة» بشكل خاص، فموسكو وبكين ومعهما طهران ودمشق ترى في القرار 2170 أرضية صلبة لتشكيل

آراء

تصحيحها، ولكن دأشاً من ضمن مقاربة وفاقية بعيدا عن التوتّر والتوتير أو المزاييدات إذ لا بدديل عن الثقة المتبادلة وبنائها باستمرار، ولابديل عن المشاركة التي ينبغي تحسين شروطها وظروفها باستمرار، ولا بديل من الحوار الذي يدونه يختنق لبنان وتتهار مؤسساته.

قال الرئيس الشهيد رينه معوض بعد انتخابه رئيسا للجمهورية أدعوكم إلى الانخاف حول وثيقة الوفاق الوطني هي مشروع للسلام.

وقال الرئيس الراحل الياس الهراوي إنّ وثيقة الوفاق الوطني فرصة حقيقية للسلام اجتمع على دعمها المجتمع الدولي بأسره. وبعد غياب المرجعية العربية وحضور الأحداث العاصفة التي تحيد بلبنان تنحصر الخيارات الآن بالتسكع بالطائف والاجتهاد لتطويره أو الخروج منه والدخول في المجهول. ولذلك لا بد من الحوار ليس لملاء الفراغ وإنما للبحث الجدي والمسؤول في كل المعطيات، والانفتاح على الآخر وتفهم مشاعره وهوأجسه وتوصال إلى ما هو أفضل والبناء عليه من منطلق التسكع بالطائف والعمل على تحسينه وتصحيحه سلميا وديمقراطيا. وهنا ينبغي التنكير بأنه لم يكن صفة أنّ يؤكد الطائف في أكثر من موقع على حتمية حكومة الوفاق الوطني سواء بالأس أو اليوم أو حتى غدا، لا سيما في ظل التوازنات الدقيقة التي تستند إليها آليات الحكم في لبنان والتي يمكن لأيّ مؤكّن أساسي في البلاد أن يؤفضها أو يجعلها في مهب الرياح إذا لم يجعل مطالبه ممكنة التحقيق، ومواقفه محصنة بالسياسة، وردود فعله قائمة تحت سقف الوطنية وسلامة المؤسسات. فبدون روح المصالحة لا يمكن بناء الثقة المتبادلة، وبدون هذه الثقة لا يمكن تحقيق الحد الأدنى من الوفاق الذي يكفل استمرار الجمهورية اللبنانية. إنّ دستورنا مهما كان شاملا وديمقراطيا ومهما أجرينا فيه من تعديلات لن يصدق في وجه مواقف شمولية حادة صادرة عن طرف أو أكثر على خلفيات طائفية أو تدخلات خارجية ينبغي تفاديها أو اجتناءها. ودستورنا مهما كان عصريا وتقدما لن يتمكن من ترجمة أو استيعاب كل حالات الخلاف أو الاجتهاد. ويتبقى دائما إشكالات وحالات عصية على الحل إلا إذا عدنا إلى الميثاق الذي لا يجوز سنيانه أو تجاهله أثر الحصول على مسببات أو الاستفادة من استحقاق. فالميثاق معادلة تفاعلية ومأساة إذا فهمه البعض من جانب واحد. فبدون الميثاق وتمثل روحه والعمل بوجه نحن أمام خيارين إما انكسار البلد أو الاتكاء على مرجعية خارجية والتسليم بأن لبنان، الذي حقق أكبر انتصار على أقوى دولة في المنطقة، لا يبلغ سن الرشد بعد ويعجز عن تدبير أموره بنفسه.

وحتى ينشأ بإرادة اللبنانيين وتفاهمهم نظام برلماني ديمقراطي متطور يرتكز على الحزبية العصرية والنسبية العادلة والبرامج المتكاملة لكل من الحكومة والمعارضة، فإن مفهوم المعارضة والموالا لا يمكن تطبيقه بصورة تقليدية في لبنان الحالي القائم على الطائفية السياسية. وقد اللبنانيين اليوم الاستجابية لتطلعات المواطن وطنيا وعربيا وليس الخضوع للنزاع قفوية وعصبيات ضيقة لا تعرف الطريق ولا تعرف الرحمة.

مداخلة أقيت في المؤتمر الذي نظمه المركز المدني للمبادرة الوطنية بالتعاون مع مؤسسة «فريدريشتش أيبرت»، بين 22 و 24 تشرين الأول الجاري، في فندق فينيسيا - بيروت، لمناسبة مرور 25 عاماً على اتقاق الطائف. وزير ونائب سابق

السهل توفره في كل الأوقات ويصبح غيابه خيطرا في ظل الأزمات. وقصص الرئيس الهراوي طريقة في هذا المجال ومعروفة ولا سيما تزيّمه من ملازمة الرئيس سليم الحص له. كما أنّ الجفاء الذي نشأ بين الرئيس إميل لحود ورئيس الحكومة فؤاد السنّيورة أدى إلى ما يشبه الشلل في عمل المؤسسات، فضلا عن الخروج على مقدمة الدستور التي تركّز على «أنّ لا شرعية لأيّ سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك».

ومقابل الإيجابيات التي وفرها الطائف والفرص التي أمّنها لإعادة السلام الداخلي، وإعادة بناء الجيش والمؤسسات الدستورية، وتحريك الاقتصاد وإعادة لبنان إلى الخريطة الإقليمية والدولية، فإنّ أحد لا ينسى إهمال النجّنة الثلاثة العربية مهمتها في متابعة الطائف والتأكد من تنفيذ بنوده، وأنّ أحدا لا يستطيع تجاهل الخلل الذي أحدثه الطائف للدولة ومرمزا لوحدة الوطن وحاميا للدستور. فتلقت مصالحياته وأصبحت في عهدة مجلس الوزراء مجتمعاً أو أنها أصبحت تمازس بالاتفاق مع رئيس المجلس النيابي ورئيس الحكومة.

فالرئيس أصبح يسمّي الرئيس المكلف تشكيل الحكومة بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استناداً إلى استشارات ثيابية ملزمة يطعمه رسميا على نتائجها (المادة 53 من الدستور) والرئيس بات يرأس مجلس الدفاع الأعلى وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء (المادة 48).

فالرئيس أصبح يسمّي الرئيس المكلف تشكيل الحكومة بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استناداً إلى استشارات ثيابية ملزمة يطعمه رسميا على نتائجها (المادة 53 من الدستور) والرئيس بات يرأس مجلس الدفاع الأعلى وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء (المادة 48).

إنّ الفرصة الواقعية

المطروحة

أمام اللبنانيين

بالمسلم الأهلي

والديمقراطية

هي إعادة النظر

في فواحي الخلل

التي برزت في

الطائف والعمل على

تصحيحها

لا يمكن في الظروف الحالية تجاوز الطائف وإيجاد بديل منه، فالطائف أُنقذ بعد حرب دموية استمرت 15 عاما، كما احتاج إلى جهود لبنانية وعربية ودولية استثنائية لاستيلاده ولا اعتقد أنّ المجتمع العربي قادر الآن، وهو في حالة مزرية من الانقسام والاستنزاف، على إعادة الكرة وتأمين مرجعية جديدة أو مساعدة اللبنانيين على إنتاج تسوية جديدة. وما يسري على العرب في المجتمع الدولي سبق أن

بيد الطائف بوضوح وقوة عبر مجلس الأمن والنيابي أو مجلس الوزراء وإنما هي قضية جوهرية وعميقة ومؤثرة ولا يمكن الاستغناء عنها في الحالات العادية فكيف إزاء تطورات مصيرية تعصف بالمنطقة وتتطلب قرارات وطنية جامعة لتفادي تأثيرها أو الحدّ منها. خاتمة

لا يمكن في الظروف الحالية تجاوز الطائف وإيجاد بديل منه، فالطائف أُنقذ بعد حرب دموية استمرت 15 عاما، كما احتاج إلى جهود لبنانية وعربية ودولية استثنائية لاستيلاده ولا اعتقد أنّ المجتمع العربي قادر الآن، وهو في حالة مزرية من الانقسام والاستنزاف، على إعادة الكرة وتأمين مرجعية جديدة أو مساعدة اللبنانيين على إنتاج تسوية جديدة. وما يسري على العرب في المجتمع الدولي سبق أن

بيد الطائف بوضوح وقوة عبر مجلس الأمن والنيابي أو مجلس الوزراء وإنما هي قضية جوهرية وعميقة ومؤثرة ولا يمكن الاستغناء عنها في الحالات العادية فكيف إزاء تطورات مصيرية تعصف بالمنطقة وتتطلب قرارات قديمة وعدم التفاهم على الجديد، مما يجعله عاجزا عن مواكبة حدث من هذا النوع.

إنّ الفرصة الواقعية المطروحة أمام اللبنانيين المتمسكين بالمسلم الأهلي والديمقراطية هي إعادة النظر في فواحي الخلل التي برزت في الطائف والعمل على

تصحيحها



تحالف دولي من أجل التصدي لخطر تنظيمي «داعش» و«الضرورة» الإرهابيين، بينما ترى واشنطن في سرّها أنّ هذا القرار هو البوابة الأخيرة للعودة إلى المنطقة بعد أن تاهت الطرق في مناهات الفيتو الروسي-الصيني المزوج خلال الأزمة السورية.

في النهاية اتفقت موسكو وواشنطن على مبدأ محاربه تنظيم «داعش» وأنّ اختلقنا في الواقع والأسباب التي تجعل حجة كل منهما منطقية ومقنعة. فموسكو بدأت تتنبّه إلى الخطر الإرهابي القريب من بواباتها الجنوبية الغربية في أبحاريا والشيشان والقوقاز، خاصة أنّ حروبها في الشيشان لا تزال ماثلة في الأذهان، مما يعطى الروس حججا قوية لمحاربة عناصر هذا التنظيم الإرهابي. كما أنّ الروس بتصويتهم على هذا القرار أكدوا مصادقية الرؤية الحكومية السورية بأن ما يحدث في المنطقة ليس ثورة بل هو اجتياح إرهابي أصولي للمنطقة، بالإضافة إلى حرص موسكو على حماية خطوط إمداد الطاقة من الجنوب الروسي وإبعاد الإرهاب عن المجال الحيوي لتلك الخطوط، وكذلك رغبه موسكو في دفع واشنطن إلى التورط في المستقع السوري العراقي، وتشجيت تركيزها عن المسالة الأوكرانية مع الفين بأنّ الضربات الجوية ليست مجدية في القضاء على «داعش» بدون تدخل بري أميركي تتصاه موسكو لتغرق واشنطن أكثر في المنطقة وتشعباتها، كما أنّ الروس كالإيرانيين يدركون جيدا أنّ الطلب الأميركي بمسأهمتهم في الحرب على هذا التنظيم وتطبيق قرار مجلس الأمن 2170 لن

العام الغربي على تقبّل فكرة الحرب الطويلة على الإرهاب وتواجد طويل الأمد في المنطقة، ولهذا السبب سعت واشنطن إلى تشكيل تحالف شبيه بتحالف «عاصفة الصحراء» في حرب الخليج الثانية، أو الذي شكلته إبان أحداث 11/9/2001 وإشهارها المصطلح القديم الجديد (مكافحة الإرهاب).

إنّ الروس يدركون جيدا أنّ التحرك الأميركي واقع في المنطقة لا محالة خاصة بعد أن أعطى تنظيم «داعش» و«جبهة النصرة» السبب لول الآخر للتدخل الغربي في الشرق العربي، فمن خطف جنود الإنذوف في الجولان المحتل من قبل إرهابيي «الضرورة» إلى قطع «داعش» رؤوس أسرى أميركيين وبريطانيين، والتهديد جهورا بنقل المعركة إلى أوروبا والولايات المتحدة، مما أعطى لأمريكيتين والأوروبيين مظلة شعبية لمحاربة «داعش» و«الضرورة» بعد أنّ تقبّل الرأي العام الغربي فكرة أنّ التنظيمين الإرهابيين يهدان المجتمعات الغربية بشكل خاص، والإنسانية بشكل عام وهما خطر على البشرية جمعاء، كما أنّ الروس وهم يتابعون واشنطن في حربها على «داعش» و«الضرورة» يرون أنّ المواجهة مع الريفات وأنقره والدوحة آتية لا محالة كون العواصم الثلاث الخزان البشري والمالي والفكري للتنظيمين الإرهابيين.

رغم وجود تيار واسع من المسؤولين الروس يرون أنّ موقفة موسكو على القرار 2170 سوف يطلق ذراع واشنطن بحرية في المنطقة، كانت قد اقتنعتنا منذ زمن.

لكن ما تريد موسكو استراتيجيا يستحق المغامرة وبعد أن استجاب واشنطن والطلب العراقي مساعد الجيش العراقي وعناصر البشمركة في عملياتهم ضدّ التنظيم وجدت موسكو نفسها في موقف المسرع في صياغة القرار الأممي وجعل الاتفاق بين موسكو وواشنطن حتمياً.

جاء القرار 2170 فضفاضا ومحال أوجه واحتمالات تكفيه مع المستجدات الإقليمية والإستراتيجية لكل طرف واسعة، فالروس وإنّ صوّتوا لصالح القرار، ورغم ابتعادهم عن المشاركة المباشرة في العمليات العسكرية لواشنطن وحلفائها، إلا أنّهم موجودون بقوة على الأرض بشكل غير مباشر ويمكنهم بالتكثير من خطوط اللعية ويتحكّمون بالتكثير من التفاصيل الصغيرة المؤثرة في الحرب على الإرهاب بالأهداف الإستراتيجية البعيدة المدى تتجاوز الأهداف العسكرية الآتية وتجعل انتظار قلف ثمار القرار 2170 حتى النضوج هو ما نتجت عنه موسكو وتنتظره بصر.

تدرك موسكو كما تدرك واشنطن أنّ القرار 2170 ليس سوى حقل مليء بالأفخاخ وأنّ نتائج تطبيق القرار سوف يكون مفتاح رسم السياسات المستقبلية في الشرق العربي التي يمكنه ويسمكون بالتكثير من السنوات المقبلة... وعليه فإنّ الجميع في انتظار من يسبق في الفخ ومن سيحصل على المفتاح.